الأمم المتحدة
S/2012/618



Distr.: General
10 August 2012
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، يشرفني أن أقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وعن الحالة السائدة في سوريا منذ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، تاريخ الإحاطة التي قدمها إليه السيد هيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أحيطكم علما بما لديّ من ملاحظات بشأن العمل المقبل الذي تعتزم أن تقوم به الأمم المتحدة في سوريا.

لم يتحقق وقف استخدام الأسلحة الثقيلة، وانخفاض مستوى العنف من جانب جميع الأطراف بما يكفي للسماح لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بأداء ولايتها، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٠٥٩ (٢٠١٢). فقد انخفض في أماكن محددة بصفة مؤقتة مستوى استخدام الأسلحة الثقيلة ومستوى العنف، وتحسنت فرص التوصل إلى تحقيق هدنة محدودة لإفساح المجال للمساعدات الإنسانية في حمص. غير أن القتال تكثف في مناطق أخرى، وبخاصة في مدينة حلب. وشنت عناصر من المعارضة المسلحة هجمات في دمشق وحلب، بينما واصلت القوات الحكومية استخدام الأسلحة الثقيلة. و لم تتمكن البعثة من أداء مهامها الرئيسية المتمثلة في مراقبة وقف العنف.

وقد أخذت الحالة الإنسانية في التدهور مع تصاعد المواجهات داخل المراكز الحضرية وفي المناطق المحيطة بها. ويقدر عدد المشردين بأكثر من مليون شخص. وهناك أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من السوريين عبروا الحدود الدولية طلباً للملجأ. وتسبب هذه المستويات من أعداد المشردين داخليا والمشردين خارج الحدود الدولية، مع تدمير الهياكل الأساسية المدنية والمساكن في مواطنهم الأصلية، مشاكل كبيرة لكثير من المجتمعات المحلية في كامل الأراضي السورية. ويتواصل في سوريا ارتكاب عدة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لا سيما استخدام الأسلحة الثقيلة ضد السكان المدنيين وعمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية،





100812 100812 12-46040 (A)



وتعرّض المدنيين لنيران القناصة، والإعدام خارج إطار القضاء، وعدم السماح بإسعاف الجرحى من المدنيين.

وقد أعلنت مختلف الجماعات المعارضة السياسية والمسلحة السورية عن مواقفها وتصوراتها فيما يتعلق بتحقيق الانتقال في سوريا. وقد حاول الوزير السوري للمصالحة الوطنية أيضا البدء باسم الحكومة في عملية في هذا الاتجاه. ولكن هذه المبادرات لا تمثل تغييرات أساسية في الديناميات السياسية للأزمة. فالحكومة مقتنعة بأنها قادرة على حسم الأمر عسكريا ضد المعارضة في مناطق رئيسية مثل حلب. وهي ترفض الدخول في أي حوار سياسي أو مواصلة تنفيذ خطة النقاط الست التي وعدت بتنفيذها، ما لم تُلق المعارضة سلاحها. وتظل المعارضة من ناحيتها مقتنعة بأنها ستنجح في الإطاحة بالنظام بالطرق العسكرية وترفض أي شروط مسبقة للحوار مع الحكومة.

وإنني مقتنع بأنه لا بد للشعب السوري أن يجد حلاً بقيادة سورية لا يمر عبر استخدام القوة، وأن يجد طريقة للجلوس إلى طاولة المفاوضات والدخول في مسار يحظى بدعم دولي موحد يقود باتجاه نظام ديمقراطي تعددي، يتساوى فيه الجميع في الحقوق. وإن قرارات مجلس الأمن التي أيدت الخطة ذات النقاط الست والبيان المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (A/66/865-S/2012/522)، هي التي ترسم الطريق إلى الأمام، وهي التي استرشد بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة كوفي عنان في المساعي التي بذلها لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق للسيد عنان الذي شرع في مهمته الصعبة بشجاعة وتصميم، وسعى جاهدا إلى حشد المجتمع الدولي حول المبادئ الرئيسية الكفيلة بوضع حد للمعاناة في سوريا، ورسم الطريق نحو سوريا التي تلبي تطلعات شعبها، وتحافظ على مؤسساتها ووحدتها وسلامة أراضيها. ولا بد من مواصلة العمل الهام الذي بدأه. ونظرا لقرار السيد عنان بالاستقالة من مهامه في نهاية آب/أغسطس، فإني بصدد إجراء مشاورات مكثفة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية بهدف تعيين خَلَف له في أقرب وقت ممكن.

ولا تزال قرارات مجلس الأمن تشكل الأساس الذي تستند إليه الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص المشترك، والذي يقوم في آن واحد على تحقيق انتقال سياسي ووقف العنف في سوريا. وما دامت هذه الأزمة لا تزال قيد نظر مجلس الأمن، فإني أود أن أؤكد أن مهمة المبعوث الرامية إلى المساعدة على إنهاء العنف وتحقيق انتقال سياسي حقيقي لا يمكن أن يحالفها النجاح بدون دعم موحد وواضح من المجتمع الدولي.

وسيظل تنفيذ ولاية المبعوث الخاص المشترك يتطلب حضور الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المبعوث الخاص المشترك، على الميدان في سوريا لمساندة عملية الانتقال، وفقا لبيان جنيف.

ورغم أن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لا تقوم بأنشطتها إلا منذ فترة قصيرة، فإنها تقوم بدور من الدرجة الأولى، فقد أقامت علاقات هامة مع الحكومة ومع أعضاء المقاومة. وأقامت شبكات وعلاقات، وقامت بدور رئيسي في التواصل والتنسيق مع المجموعات العسكرية السياسية والمحلية وكذلك مع شركاء الأمم المتحدة الموجودين في البلد. وقد نجحت في فتح قنوات اتصال وتعاون مع مختلف الأطراف ممن لا بد من التعاون معهم على الصعيد الوطني. ورغم القيود، يقوم المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية أيضا بدور أساسي، مغتنمين الفرص لخلق مناخ من الثقة ولتيسير الحوار إضافة إلى القيام بأنشطة التحقق ومواكبة تطور الحالة. وحضور البعثة يسمح لي بأن أقيّم بموضوعية ما يحدث على الميدان وإطلاع مجلس الأمن عليه، كما ينبغي.

وينبغي لهذه الأنشطة أن تندرج في إطار حل سياسي شامل ينشده السوريون أنفسهم. وهذا يعني أنه يجب الحرص على أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للاستفادة بسرعة من كل فرصة تتاح على الصعيد السياسي. وينبغي أن يكون الاتصال مع الأطراف الموجودة على الميدان محور عملنا. وعلينا أن نكفل أن تكون للمنظمة الوسائل والهياكل اللازمة لمساعدة الأطراف على إحراز تقدم وتعزيز المكاسب.

وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من الحضور بشكل جيد على الميدان لكي تقوم بدورها التيسيري، فإنه سيكون من الصعب جدا الاتصال مباشرة بالأطراف الرئيسية، أو الدخول في حوار معها، أو تيسير الحوار بينها، أو البحث عن حلول جديدة، أو التفطن إلى أن ظروف الحوار تطوّرت، أو الإبلاغ عن هذا الموضوع. ومن المهم في نفس الوقت إطلاع بلدان المنطقة على المبادرات التي يقوم بها المبعوث الخاص المشترك وإشراكها فيها.

ولذلك فإن المحافظة على حضور للأمم المتحدة في سوريا يتجاوز العمل الإنساني الأساسي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة سيسمح بإقامة علاقات منتظمة وبنّاءة مع الأطراف السورية في البلد للتعرف على آرائها وإشراكها في بناء مستقبل يسوده السلام لمصلحة الشعب، كما تدعو إلى ذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتطبيقا لخطة النقاط الست وللبيان الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ عن مجموعة العمل من أجل

سوريا. ويسمح الحضور المرن في سوريا للأمم المتحدة، من جهة أخرى، بإجراء تقييم موضوعي للحالة على الميدان، مما يمكِّنها من مواجهة الحالة بشكل أفضل.

وبودي أن أشير إلى أنه بالرغم من القيود التي تفرضها الحالة في الميدان، فإن مجموعة البلدان التابعة للأمم المتحدة ستواصل عملها بحزم للتخفيف من معاناة السكان السوريين. وستواصل المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مهمتها حتى ولو انتهت مهمة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. بيد إني أرى إلى جانب ذلك أنه يتحتم على الأمم المتحدة أن يكون لها في سوريا حضور يساهم في مجالات أخرى لمساعدتي على الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها، وخاصة تقديم المساعدة إلى المبعوث الخاص المشترك في القيام بدور الوساطة والتيسير من أجل التوصل إلى حل سلمي. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تتوقف عن تقديم المساعدة إلى الشعب السوري لكي يتوصل إلى حل لهذه الأزمة. بالعكس، علينا أن نتكيف مع الحالة وأن نواصل جهودنا. ولذلك فإني أعتزم السعي في مستقبل قريب إلى إقامة حضور فعال ومرن للأمم المتحدة في سوريا يصحب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف من أجل وضع حد للعمليات العدائية، والقيام، عندما يتسنى ذلك ويُتفق عليه، بمساعدة السوريين على اتخاذ التدابير التي يقررونها للتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية تشمل الجميع.

السيد الرئيس، علينا أن نسعى على سبيل الأولوية إلى تفادي حدوث الأسوأ، والتخفيف من نتائج النزاع والحد منها، بدون التوقف عن مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل للأزمة. ومن أكبر المخاطر المحدقة، تفاقم النزاع وتحوله إلى حرب أهلية شاملة. ولا بد للأمم المتحدة من أن تكون لها علاقات مع جميع قطاعات المجتمع لكي تفتح قنوات اتصال تتجاوز التقسيمات المجتمعية وتتوصل إلى إيجاد أرضية مشتركة، تضع السكان بمأمن من أسوأ نتائج الحرب الأهلية. ويجب أن يكون ذلك إحدى الأولويات الفورية للأمم المتحدة، وأن تُنفَّذ عن طريق مكتب المبعوث الخاص المشترك، أو البعثة أو كيان آخر تابع للأمم المتحدة.

(توقيع) **بان** كي – مون